آليات الاستدلال الحجاجي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني

الأستاذة: خديجة كلاتمة
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد خيضر- بسكرة

ملخص:

استعان علماؤنا في بناء نصوصهم وإنتاج معارفهم بوسائل وآليات لنقلها إلى جمهور المتلقين؛ لأنه لا يمكن استيعاب مضامينها دون العلم بها، ولقد اصطلح علماؤنا على هذه الآليات بالآليات الإنتاجية التي تعمل على توليد وإنتاج المعرفة وقد تكون الآلية أصلية تراثية وقد تكون مستمدة من ثقافات أخرى. كآلية الاستدلال؛ حيث جاءت نصوصهم وخطاباتهم مبنية بناء استدلاليا من أجل إنتاج معارفهم وإثباتها. وليتضح دور الاستدلال في بناء نصوص العلماء القدماء وإنتاج معارفهم كان منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني نموذجا عن تلك النصوص اللغوية التراثية.

إن الناظر في تراثنا العربي والمتفحص لأصوله يجد نفسه أمام تراث تختلف فروعه وعلومه ومجالات البحث فيه، ولم يكن لهذا التراث أن يصل إلينا دون نصوص وخطابات حملت مضامينه المختلفة بطريقة منطقية ومنهجية سليمة، الأمر الذي دفع الباحثين لكشف فحوى هذه النصوص والنظر في بنائها ومناهجها التي جعلتها تظهر بهذا البيان.

وبما أن هذه النصوص كانت تحمل معارف مختلفة ومضامين متنوعة كان على علمائنا تحديد الوسائل والآليات المناسبة لنقل كل معرفة؛ لأن المعارف لا تحقق غايتها ما لم تنقل في قالب منهجي يخضع لبناء محكم، كما لا يمكن استيعاب مضامين النصوص ما لم نكن على علم بالوسائل والكيفيات التي تدخل في بنائها. ولقد اصطلح علماؤنا على هذه الوسائل بـــ" الآليات الإنتاجية"[1]؛ لأنها تعمل على توليد وإنتاج المعرفة، بإقامة الدليل الذي

يعتمد على العمليات الاستدلالية التي تتصف بالانبنائية؛ حيث تجتمع الصورة والمضمون؛ أي شكل التعبير وجوهره، وتكون مقيدة بنطاق معرفي خاص، كما تكون على مراتب ودرجات متفاوتة[2].

وبهذا يكون لبنية النص شكل خاص لتقديم مختلف المعلومات التي تحدد العلاقات الاستدلالية بين تراكيبه[3]؛ كعلاقة الشرط والسببية والاستلزام والاستنتاج والقياس وغيرها من العلاقات المنطقية[4] التي تحدد صفة الانبنائية للنصوص التراثية.

وقد تكون الآليات الإنتاجية للنصوص إما أصلية تراثية، وإما مستمدة من ثقافات أخرى[5]، تقبل التنقل من حقل فكري إلى آخر، كما يمكن للآلية الواحدة أن تشترك فيها علوم كثيرة مختلفة[6]؛ فتتخذ المنهج نفسه والوسائل نفسها كما هو في علم أصول الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة؛ ذلك أن هذه العلوم تتفاعل فيما بينها« فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللغوية والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللغوية والأصولية»[7].

ولعّل إدراك علماء العربية لهذه الآليات وكيفية الاشتغال بها وتخيّرهم لها وفق كل مضمون، جعل هذه النصوص مدللة ومنظمة ومعلّلة، تحقق أغراضها وتؤثر في متلقيها؛ فتقنعهم بأمور وتدفع عنهم أمورا أخرى.

والآلية بهذا التصور تأخذ معنى العلم الذي يسعى إلى تحصيل علم آخر[8]، كالمنطق للفلسفة أو لعلم الكلام أو لأصول الفقه[9]، فهي تأخذ صفة" الخادم"؛ أي أنها تقدم منفعة لعلم آخر من شأنه الاستفادة منه[10].

ومن الآليات الإنتاجية التي اشتغل بها علماؤنا لإنتاج معارفهم آلية" الاستدلال"؛ حيث جاءت أغلب نصوصهم وخطاباتهم مبنية بناء استدلاليا معتمدين في ذلك على أدوات وقواعد وضوابط عقلية، وأخرى نقلية من أجل إقامة الحجة لإثبات قضاياهم ودعواهم، فقد راحت مختلف العلوم العربية كأصول الفقه، وعلم الكلام، والنحو، والبلاغة توظف هذه الآلية من أجل بناء نصوصها وإنتاج معارفها.

وإذا كان الاستدلال أحد الأنساق المنطقية التداولية التي يبنى بها الخطاب الطبيعي ويتكاثر به؛ وكان الخطاب الطبيعي يتضمن عديدا من العلاقات الحجاجية التي تبنى وفق أنساق منطقية، وجب أن يكون الاستدلال أحد هذه الأنساق التي يعتمدها الخطاب

الحجاجي، ذلك أنه« إنجاز تسلسلات استنتاجية، داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال والجمل بعضها بمثابة، الحجج، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها»[11].

ومثال ذلك قول جرير من[المتقارب][12]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ   فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نتيجة   حجة

فالحجة استلزمت نتيجة؛ لأنها خاضعة لمنطق اللغة، ويمكن الحصول على صيغ عديدة من خلال استخدام روابط حجاجية مختلفة نحو[13]:

- إذا كنت من نمير فغض الطرف(شرط واستلزام)
- غض الطرف؛ لأنك من نمير(تفسير)
- أنت من نمير، إذن غض الطرف(استنتاج)
- بما أنك من نمير؛ فغض الطرف(تبرير)

واعتماد الحجاج على التقنيات الاستدلالية إنما هدفه" الإقناع"، وهو استراتيجية تعتمدها الخطابات لإحداث تغيرات في الأفكار أو توجيهها أو لتحقيق أغراض تداولية أخرى، ويبنى" الإقناع" عادة على« اقتراحات سابقة بشأن عناصر السياق خصوصا المرسل إليه، والخطابات السابقة، والخطابات المتوقعة»[14]؛ لأنه أحيانا قد لا يتوصل إلى الغرض الأصلي من القول الذي يخرج عن معناه الحقيقي فتتسع قوته اللزومية إلى حد يعجز المتلقي على الإحاطة به، وكل هذا من أجل إدراك المقاصد الحقيقية للمخاطب[15].

ومن مميزات وخصائص الاستدلال الحجاجي احتواؤه على مقدمات لا يشترط التصريح بها كاملة، كما لا يمكن صياغتها وفق نموذج علمي صارم، وهي مقدمات ظنية افتراضية قابلة للمناقشة[16]، ونتائجها بعيدة عن اليقين(ظنية).

وإذا كانت اللغات الصورية تهتم بشكل وصور الاستدلال، فالحجاج يجمع بين الصور الاستدلالية ومضامينها، وقد تكون للحجة الواحدة نتائج عديدة[17]، كما أن المحاجج قد ينطلق من مقدمة واحدة ليبني بها استدلاله على عكس الاستدلال المنطقي الذي يطلب مقدمتين.

وبهذا يمكن أن نخلص إلى مفهوم الاستدلال التداولي والحجاجي الذي تعتمده الخطابات والنصوص؛ إذ هو استدلال طبيعي يبنى على مقدمات افتراضية هي من صنع

المتكلم أو المحاجج مراعيا فيها المقامات وأحوال المتخاطبين وهو عملية مشتركة بين المتكلم والمخاطب، كما أن نتائجه ليست يقينية.

وللاستدلال وظائف أهمها إثبات صدق القضايا لأنه توجد بعض القضايا التي لا يتم التعرف إليها إلا بصورة غير مباشرة وذلك بفضل العلاقات المنطقية التي تربطها ببعض القضايا التي سبق ثبوت صدقها،[18] وقد يقوم الاستدلال بوظيفة أخرى كإثبات كذب قضية ما أو ما يسمى بالتفنيد وهي طريقة يكثر استعمالها في البرهنة الجدلية[19] إضافة إلى هاتين الوظيفتين.

آليات الاستدلال الحجاجي في المنهاج:

لقد كان حازم في منهاجه يسلك سبلا استدلالية حجاجية متنوعة مزج فيها بين الآليات الاستدلالية المنطقية والآليات الاستدلالية الإسلامية الخالصة، ولم يكن باتخاذه الآليات المنطقية للاستدلال على قضاياه وإثباتها منطقيا صارما؛ حيث يعتمد القوانين المنطقية في عرضه الدليل ويهتم بشكل الاستدلال وضبط عناصره، بل كان على وعي أنه أمام خطاب طبيعي يفرض عليه أسلوبا مرنا في الاستدلال، كما كان يدرك أن القواعد التي يخضع لها هذا الخطاب غير القواعد الصورية التي يفرضها المنطق، وعليه تطويع هذه القواعد وفق خصائص الخطاب الطبيعي.

إن هذا الوعي بكيفية عرض القضايا والاستدلال عليها وكيفية الاشتغال بمختلف الآليات الإنتاجية الاستدلالية في ضبطها، جعل من المنهاج خطابا تراثيا يتميز بالدقة والتنظيم المحكم، حيث تخدم مقدماته نتائجه ونتائجه مقدماته.

ومن الآليات الإنتاجية التي اعتمدها حازم الآليات القياسية البسيطة منها والمركبة، والقياس الشرطي المتصل والمنفصل الذي يسمي بالسبر والتقسيم وهذه آلية اعتمدها الأصوليون في إنتاج القول الفقهي، كما استعان بالآليات الاعتراضية في اعتراضه على بعض القضايا والرد عليها والاستدلال بالشواهد الجاهزة.

ولقد توزعت هذه الآليات الاستدلالية في الخطاب القرطاجني فكانت الأسلوب الغالب فيه، ذلك أنه خطاب لا يتم فيه سرد أحداث ولا عرض مواقف وآراء، بل كان خطابا تعليميا، يستند إلى الأدلة والحجج لإثبات قضاياه ونقلها إلى المتلقي للتأثير فيه.

ولنؤكد هذه الدعوى جئنا بنماذج من المنهاج وقمنا بتحليلها لمعرفة كيف تركبت

هذه الأدلة وشكلت صورا مختلفة للاستدلال، ومن هذه الآليات:

أولا/ القياس الحملي أو الاستدلال القياسي:

يعرف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا إذا سلمت بها لزم عنها قول آخر[20]، وقد يكون مباشرا وغير مباشر، فأما المباشر ما كانت مقدمته واحدة[21] وأما غير المباشر ما تركب من عدة مقدمات مرتبطة فيما بينها ومتداخلة، كما أن الاستدلال القياسي يأخذ أشكالا معينة مثل: القياس الاستثنائي وهو« ما صرح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيضها»[22] نحو:

إن كان محمد عالما فواجب احترامه

لكنّه عالم

فمحمد واجب احترامه

وهناك القياس الحملي وهو« ما لم يصرح في مقدمته بالنتيجة ولا بنقيضها»[23] نحو:

العالم متغير

وكل متغير حادث

إذن فالعالم حادث

ولعل أحدا ينظر في هذه المفاهيم فيجدها مرتبطة أكثر بالمفاهيم المنطقية للقياس؛ لأن عملية تحديد عدد المقدمات التي يجب أن تكون يقينية تؤدي إلى نتيجة يقينية مع ضرورة تطبيق قواعد الكم والكيف من خصائص الاستدلال المنطقي وتبتعد عن مفهوم القياس الأصولي الخالص الذي ميز الخطاب العربي التراثي، ولكن لم يمنع هذا الأمر من الاستعانة بالآليات المنطقية" فحازم" مثلا انتهج أسلوب المناطقة في الاستدلال على قضاياه، فكان يؤلف بين القضايا(المقدمات) وصولا إلى نتائجها، إلا أنه لم يلتزم بقواعد القياس المنطقي بل أخذ عنها طريقتها وتجاوزها ولنثبت هذا الكلام نحاول أن نقدم بعض صور الاستدلال الحجاجي التي سلكها حازم في إثباته لقضاياه.

أولا/ القياس الحملي:

النموذج الأول: يتكون **مقدمة واحدة+ نتيجة**

ومثالنا في ذلك ما ذهب إليه" حازم" في إثباته لطرق العلم باستثارة المعاني مــن

مكامنها واستنباطها حيث يقول:« لما كانت الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض وجهات تعلق الأغراض بها من ذوي الأغراض لا تحصى كثرة وجب أن تكون المعاني التي هي مركبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها»[24].

ما يظهره هذا النص احتواؤه على مقدمة ونتيجة ظاهرتين، انطلق فيهما حازم من معرفة سابقة، أي من معلومة جاهزة وهي أن الأوصاف وجهات تعلقها بالأغراض لا تحصى كثرة وصولا إلى نتيجة مفادها أن المعاني المتعلقة بتلك الأوصاف لا يمكن إحصاؤها كذلك، وإنما سلك" حازم" في هذا طريقة" استقرائية" اختبر فيها تلك الأوصاف وحاول حصرها، إلا أنه لم يستطع فقاده هذا الأمر إلى استنتاج أنه لا يمكن إحصاء الأوصاف المتعلقة بالأغراض، لأنها تختلف من مقام إلى آخر والمقامات تختلف، وتكثر باختلاف الزمان والمكان كما هو معلوم.

وإذا ما أردنا أن نقرأ هذا النص بطريقة استدلالية منطقية؛ أي أظهرنا عناصر القياس المنطقي خلصنا إلى الشكل الآتي:

مقدمة(1) الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض

وجهات تعلق الأغراض بها لا تحصى كثرة

مقدمة(2) بعض المعاني مركبة من تلك الأوصاف حسب الأغراض

نتيجة إذن لا يمكن إحصاء المعاني المركبة من تلك الأوصاف

النموذج الرابع: يتكون من **أربع مقدمات+ نتيجة**

من أمثلة هذا النموذج نص يحاول فيه" حازم" أن يثبت ما تتقوم به كل من صناعتي الشعر والخطابة وفي هذا يقول:« لمّا كان كل كلام يحتمل الصدق والكذب إما أن يرد على جهة الإخبار والاقتصار وإما أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال، وكان اعتماد الصناعة الخطابية في أقاويلها على تقوية الظن لا على إيقاع اليقين(...) واعتماد الصناعة الشعرية على تخييل الأشياء التي يعبر عنها بالأقاويل وبإقامة صورها في الذهن بحسن المحاكاة وكان التخييل لا ينافي اليقين كما نافاه الظن، (...) وجب أن تكون الأقاويل الخطابية(...) غير صادقة ما لم يعدل بها عن الإقناع إلى التصديق، لأن ما

يتقوم به وهو الظن مناف لليقين، وأن تكون الأقاويل الشعرية(...) غير واقعة أبدا في طرف واحد من النقيضين اللذين هما الصدق والكذب، ولكن تقع تارة صادقة وتارة كاذبة، إذ ما تتقوم به الصناعة الشعرية وهو التخييل غير مناقض لواحد من الطرفين»[25].

يظهر النص أربع مقدمات ونتيجة هي كالآتي:

مقدمة(1): من لما كان كل كلام... إلى... والاستدلال

مقدمة(2): من واعتماد الصناعة الخطابية... إلى... اليقين.

مقدمة(3): من واعتماد الصناعة الشعرية... إلى... بحسن

مقدمة(4): من وكان التخيل لا ينافي في اليقين... إلى... الظن

نتيجة من وجب أن تكون الأقوال... إلى... الطرفين

وهذا الشكل من التأليف بين القضايا إنما كان نتيجة طبيعة الخطاب الطبيعي التي تبتعد عن أشكال وأنماط الأقيسة المنطقية، إلا أنه يمكننا إعادة قراءة هذا النص بطريقة استدلالية منطقية نستخرج منها عدة نماذج قياسية نحو:

1/ كل كلام يحتمل الصدق والكذب إما على جهة الإخبار والاقتصار

وإما أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال

والخطابة كلام يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال

إذن الخطابة كلام يحتمل الصدق والكذب

2/ كل كلام يعتمد على تقوية الظن يحتمل الصدق والكذب

والصناعة الخطابية تعتمد في أقاويلها على تقوية الظن

إذن فالأقاويل في الصناعة الخطابة تحتمل الصدق والكذب

3/ تعتمد الصناعة الشعرية على تخيل الأشياء التي يعبر عنها بالأقاويل

والتخيل لا يعتمد لا على تقوية الظن ولا على اليقين

إذن فالصناعة الشعرية لا تعتمد لا على تقوية الظن ولا على اليقين

النموذج الخامس: يتكون من **ست مقدمات+ نتيجة**

ومثالنا في ذلك: قول حازم وهو يستدل على طرق المعرفة بما توجد المعاني معه حاضرة منتظمة في الذهن، وما به يكون كمال التصرف:« لما كان الشعر لا يتأتى نظمه على أكمل ما يمكن فيه إلا بحصول ثلاثة أشياء، وهي: المهيئات والأدوات

والبواعث، وكانت هذه المهيئات والأدوات والبواعث، تحصل من جهتين: -1- النشء في بقعة معتدلة الهواء(...) والترعرع بين الفصحاء الألسنة المستعملين للأناشيد المقيمين للأوزان، وكان المهيء الأول موجها طبع الناشئ إلى الكمال في صحة اعتبار الكلام وحسن الرؤية في تفصيله وتقديره ومطابقة ما خارج الذهن به(...) والمهيء الثاني موجه إيّاه لحفظ الكلام الفصيح وتحصيل المواد اللفظية والمعرفة بإقامة الأوزان، وكانت الأدوات تنقسم إلى العلوم المتعلقة بالألفاظ والعلوم المتعلقة بالمعاني، وكانت البواعث تنقسم إلى أطراب وإلى آمال، وكان كثير من الأطراب إنما يعتري أهل الرحل بالحنين إلى ما عهدوه ومن فارقوه(...) وجب ألا تكمل تلك المهيآت للشاعر إلا بطيب البقعة وفصاحة الأمة وكرم الدول ومعاهدة التنقل والرحلة»[26] وعناصر الاستدلال في هذا النص هي:

مقدمة(1): من لما كان الشعر... إلى... والبواعث.

مقدمة(2): من وكانت هذه المهيئات... إلى... الأوزان

مقدمة(3): من وكان المهيء الأول... إلى... ما خارج الذهن

مقدمة(4): من والمهيء الثاني... إلى... بإقامة الأوزان

مقدمة(5): من وكانت الأدوات تنقسم... إلى... بالمعاني

مقدمة(6): من وكانت البواعث تنقسم... إلى... فارقوه

نتيجة من وجب ألا تكمل تلك المهيآت... إلى... والرحلة

ثانيا/ القياس الشرطي:

إن القياس الشرطي هو استدلال غير مباشر[27]، تكون فيه القضايا أكثر تركيبا وأشد تعقيدا[28]؛ حيث لا يقطع فيه في وصف موصوف بشيء لازم[29]، ويتركب القياس الشرطي من جزئين تربط بينهما أدوات الشرط، ويكون الحكم فيه بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجودها[30]، مثل:

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود

وليس الإنسان إما أن يكون شاعرا أو كاتبا

والجزء الأول من القضية الشرطية يسمى" المقدم"، أما الجزء الثاني فيسمى " التالي"، وينقسم القياس الشرطي بحسب أجزائه وأدواته إلى قسمين؛ القياس الشرطي

المتصل، والقياس الشرطي المنفصل.

أ/ القياس الشرطي المتصل: والاتصال ما« يلزم من تحقق الشرط تحقق الجزاء»[31]؛ فيجتمع الطرفان في الوجود وفي العدم[32]؛ ومن أدواته(إذا)و(لو) التي تدخل في الاعتبار الإمكانات البعيدة عديمة التحقق[33] وما أشبهها.

مثل: إذا كانت الشمس ثابتة فالأرض تدور حول نفسها وحول الشمس، وعبارة (إذا كانت) هي الرابطة، أما عبارة(الشمس ثابتة) فهي المقدم، والتالي هو عبارة(تدور حول نفسها وحول الشمس)[34]، كما أن هناك أدواتا أخرى تدخل في معنى الشرط نحو (كلّما) التي عدّها السكاكي حسب أصول النحو أنها ليست من الشرط في شيء، وإنما هو: كلّ الشمول، قد دخل على: ما المصدرية المؤدية معنى الظرف على نحو(...) كلما أكرمتني أكرمتك، لإضافته إلى الظرف، مفيدا معنى: كل وقت إكرامك إياي أكرمك[35]، كذلك، الأداة، مهما، حيثما، متى[36].

ب/ القياس الشرطي المنفصل: والانفصال« يراد به المنع عن الجمع وعن الخلو معا، كقولك كل اسم فإما أن يكون معربا وإما أن يكون مبنيا، فلا شيء من الأسماء يجمع عليه الإعراب والبناء معا، أو يسلبان عنه معا»[37]؛ أي إنه يدل على التنافر بين الطرفين[38] وبمعنى آخر« أن يكون الحكم في القضية مترددا بين احتمالين فأكثر، وحينما يلاحظ من يريد إصدار الحكم انحصار التردد بين عدد من الوجوه أو الاحتمالات فإنه يعبر عن ذلك بمثل قوله: إما أن يكون الأمر كذا وإما أن يكون الأمر كذا»[39]. ومن صور الاستدلال الشرطي المتصل في المنهاج:

استدلاله على طرق العلم بالمناسبة بين بعض المعاني وبعضها والمقارنة بينها فيقوله:« وإذا كان معنى التماثل أو التشابه منتسبا إلى شيئين أو أشياء مشترك فيه كان الوجه ألا يعاد ذلك المعنى مع كل واحد من الشيئين أو الأشياء، أن يكتفي بذكره مرة مع أخذ تلك الأشياء على نحو من العبارة يعتني بها فيه عن التكرار وإيثار اللاختصار، فيقدم محل التماثل أو التشابه على الأشياء المشتركة في ذلك أو يؤخر عنها، وتورد تلك الأشياء متناسقة وتقديمه أحسن»[40]، ويمكن إظهار عناصر هذا القياس الشرطي في الجدول الآتي:

الرابطة الشرطية	المقدم	التالي
إذا كان	معنى التماثل أو التشابه... .... مشترك فيه	كان الوجه ألا يعاد..... وتقديمه أحسن

وفي نص آخر يستدل بالطريقة نفسها على طرق العلم بالمناسبة بين المعاني فيقول:« وكلما كانت المتماثلات أو المتشابهات أو المتخالفات قليلا وجودها وأمكن استيعابها مع ذلك أو استيعاب أشرفها وأشدها تقدما في الغرض الذي ذكرت من أجله كانت النفوس بذلك اشد إعجابا وأكثر له تحركا، فإن كانت الأمثال أو الأشباه عتيدة الوجود لم يحسن الاستيعاب، ووجب التخطي فيها من الأشرف إلى الأشرف، وكان جديرا ألا يناسب منها إلا بين ذوات الشهرة والمناسبة لغرض الكلام»[41].

لقد أدرجت في هذا النص قضيتان شرطيتان مثلتا قاعدة حجاجية صيغتها كالآتي:

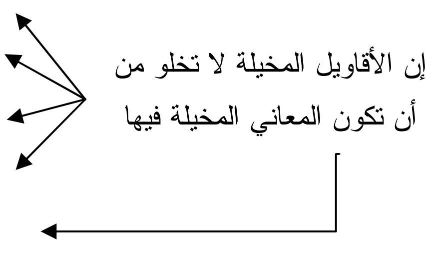
إذا كان ب ——يلزم——◄ جـ، فإن لا ب ——يلزم——◄ لا جـ

وهي ما يسمى بدوران المقدم مع التالي؛ أي أن إثبات المقدم يلزم عنه إثبات للتالي ونفيه يلزم نفي التالي[42].

إذا كان ب ——يلزم——◄ جـ		فإن لا ب ——يلزم——◄ لا جـ	
المقدم	التالي	المقدم	التالي
كلما كانت المتماثلات أو المتشابهات...... في الفرض الذي ذكرت من أجله	كانت النفوس بذلك أشد إعجابا وأكثر تحركا	فإن كانت الأمثال أو الأشباه عتيدة الوجود	لم يحسن الاستيعاب

وفي جانب آخر نراه نراه يستدل بصور الاستدلال الشرطي المنفصل أو ما يسمى بالسبر والتقسيم وذلك في إثباته للطرق التي يعلم فيها بمواقع المعاني من النفوس[43]:

(تقسيم)



مما يعرفه جمهور من يفهم لغتها ويتأثر له

أو مما يعرفه ولا يتأثر له

أو مما يتأثر له إذا عرفه

أو مما لا يعرفه ولا يتأثر له لو عرفه

وأحق هذه الأشياء بأن يستعمل في الأغراض المألوفة من طرق الشعر ما عرف ويؤثر له، أو كان مستعدا لأن يتأثر له إذا عرفه وكان في قوة كل واحد من جمهور من جبلته في الفهم صالحة أن يتصور ذلك إذا عرِّف به وذلك كالأخبار التي يحيل عليها الشعراء.

(سبر)

ثالثا/ الاستدلال التمثيلي:

يعرف بتسميات عديدة نظرا لتعدد مجالات الاشتغال به، فقد أطلق عليه قياس الفرع على الأصل عند الأصوليين، وقياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين وقياس التمثيل لدى الفلاسفة، وتذكر الدراسات أن العلوم العربية الإسلامية الخالصة كالفقه، والنحو، والبلاغة العربية قامت على هذه الآلية في إنتاج معارفها ونقل مضامينها وتبليغها؛ لأنها أكثر الآليات الاستدلالية إقناعا، وأقربها إلى الخطاب الطبيعي الحجاجي، والتمثيل« عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بآخر في العلة التي هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره، واعتبار هذا الشبه كافيا لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته»[44] ويعرف أيضا بأنه« قول مؤلف من قضايا تشمل على بيان مشاركة جزء لآخر في علة الحكم، فيثبت الحكم له»[45]، ويؤكد هذا الكلام ماجاء به" الجرجاني" في باب التمثيل فقال:« واعلم إن مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني، كساها أبهة، وكسبها منقبة(...) وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، واستثار لها من أقاصي الأفئدة صبابة وكلفا، وقسر الطباع على أن تعطيها محبة وشغفا»[46].

ولعل سائلا يسأل عن الغاية من الاستدلال بالتمثيل، يجيب الجرجاني عن هذا فيقول:« فأول ذلك وأظهره أن أُنْسَ النفوس موقوف على أن تخرجها من خفيٍّ إلى جليٍّ،

وتأتيها بصريح بعد مكنيٍّ، وأن تردَّها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحكم نحو أن تتقلها عن العقل إلى الإحساس، وعما يعلم بالفكر، إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع؛ لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركوز فيها من جهة الطبع وعلى حد الضرورة يَفضل المستفادَ من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام»[47].

ومن صور الاستدلال التمثيلي في المنهاج قول" حازم" في استدلاله على طرق انتظام المعاني في الذهن« وكان المنتظم الخيالات كالناظم الذي تكون عنده أنماط الجواهر مجزأة محفوظة المواضع عنده. فإذا أراد أي حجر شاء على أيّ مقدار شاء عمد إلى الموضع الذي يعلم أنه فيه فأخذه منه ونظمه، وكذلك من كانت خيالاته وتصوراته منتظمة متميزة فإنه يقصد بملاحظة الخاطر منها إلى ما شاء فلا يعدوه»[48]، وأركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل(المقيس): من كانت خيالاته وتصوراته منتظمة متميزة.

الممثَّل به(المقيس عليه): ناظم الجواهر بطريقة منظمة ومجزأة.

(العلة الجامعة): سهولة الحصول على المراد دون عناء.

أداة التمثيل: كاف التشبيه، وكذلك.

ثم بعد ذلك يستدل حازم بعكس الأول على المعتكر الخيالات فيقول:« والمعتكر الخيالات كناظم تكون جواهره مختلطة، فإذا أراد حجرا على صفة مّا تعب في تفتيشه، وربّما لم يقع على البغية، فنظم في الموضع غير ما يليق به. والمعتكر الخيالات في هذه الحال أجدر بطول السدر[49] لكون الأشياء التي في الحسن أوضح من التي في التصوّر أو الذهن»[50] وأركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل(المقيس): المعتكر الخيالات.

الممثَّل به(المقيس عليه): الناظم الذي تكون جواهره مختلطة.

(العلة الجامعة): صعوبة الحصول على المراد.

أداة التمثيل: كاف التشبيه.

رابعا/ الآليات الاستدلالية الاعتراضية:

إذا كان حازم في استدلالاته السابقة يستحق اسم الناظر الذي يبحث بمفرده عن

حقائق ومعارف تشغله، ويسعى بها إلى توجيه المخاطبَين إلى فعل أشياء أوردّهم عنها وكان بذلك مثال الموجِّه الذي يوصل حجته لغيره دون الاكتراث إلى أحوالهم وردود أفعالهم فإنه لم يكن كذلك في معالجته بعض المسائل ومحاولة إثباتها والاستدلال عليها؛ لأنه على وعي تام بخصائص هذا الخطاب الذي تتفاوت موضوعاته وتتدرج« فيلحقها تغييرات في أوضاعها الاستدلالية، فتتحول من الادعاء إلى الاعتراض، ومن الإثبات إلى الإبطال والعكس بالعكس»[51]، ولقد ألفيناه يعترض على بعض آراء ودعاوي من سبقه في بعض المسائل ويستدل على نقيضها، وإذا ما قدّم دعوى ما افترض لها معترضا افتراضيا.

وتسمى هذه الآلية في نظرية الحجاج" بالحجاج التقويمي" وهو حجاج« على خطاب" متوقع" من مرسل إليه" متخيل" يفترض المرسل وجوده تحسبّا لأي اعتراضات قد يواجهه بها، بالاستناد إلى معرفته به وبعناصر السياق، ومن ذلك حججه المفترضة»[52].

وبهذا يتحول حازم إلى مناظر بعدما كان ناظرا، آخذا بقوانين وقواعد المناظرة، هذا العلم الذي تأسس على يد المتكلمين الذين ضبطوا المناهج العقلية، وأخذوا بالأدلة المنطقية القديمة وانتهجوا في أبحاثهم سبلا استدلالية دقيقة[53].

وهذه الآليات الاستدلالية كثيرة فمنها: النقض، والمعارضة، والتسليم الجدلي، والتفريق، وتقدير اعتراضات الخصم، واستخراج الشُّبَه وإثارة الشكوك[54]، والمنع المجردّ، والمنع المستند[55]. ولم يستعن" حازم" إلا ببعضعها كالنقض، والمعارضة، وتقدير اعتراضات الخصم.

1/ تقدير اعتراضات الخصم:(الحجاج التقويمي)

يمكن أن ندرك مثل هذه الاعتراضات في الخطاب الذي يتضمن بعض المقولات نحو« قال... فقلت أن..... قلنا، فإن قيل...... قيل، كيف لا يكون كذلك مع أنه كذا وكذا»[56]، أو باستخدام عبارات تلمّح إلى ذلك. وهذا ما ألفينا عليه بعض نصوص" حازم"؛ حيث يتم فيها تقدير اعتراضات الخصم ويضطر بذلك إلى إقامة الدليل.

ومن أمثلة هذا النوع من الاعتراضات في نصوص حازم ما يلي:

في معرفة الطرق والوجوه التي لأجلها يحسن موقع المحاكاة من النفس، يقول: « وربّما قال قائل: إذا كانت الأقاويل الشعرية منها ما يخيل الشيء ويمثلــه نفسه بتعرف

صورة الشيء مما أعطاه ومثّله القول المخيل، كالذي يحاكي بالدمية صورة امرأة فتعرف صفاتها بها؛ ومنها ما يترك فيه المعنى المخيّل للشيء ويخيّل بما يكون مثالا لذلك المعنى، كالذي يتخذ مرآة فيقابل الدمية بها فيريك تمثالها فتعرف أيضا صورة الشيء المحاكى في المرآة لا يتحرك لها ولا لتمثالها بنسبة ممّا كان يتحرك لرؤية الشخص الذي حوكيت صورته بالدمية. فيجب على هذا أن لا يكون التحرك لما يتخيّل من الشعر بنسبة من التحرك لمشاهدة الأشياء التي خيّلت. وأنتم تقولون أن الأقاويل الشعرية ربما كان التحرك لما يتخيّل من محاكاتها أشد من التحريك لمشاهدة الشيء الذي حوكي، وابتهاج النفس بما تتخيله من ذلك فوق ابتهاجها بمشاهدة المخيّل.»[57] يمثل هذا النص أقوالا مبنية على اعتراضات مفترضة من قبل معترض يقدم أدلة وحججا على اعتراضه، والدليل على ذلك عبارة(وربما قال قائل)، و(أنتم تقولون)، أما ردّ" حازم" فيظهر في قوله:« فيقال له أولا: إن الدمية والشخص الذي صورت على صورته يختلف اعتبارهما في تحريك النفوس. فالدمية تحرّكها بالتعجيب من حسن محاكاتها وإبداع الصفة في تقديرها على ما حكي بها، والشخص الذي هو تمثال له إن كان مستحسنا فإنه يحرك النفوس بالصبابة إلى حسنه وما يتعلق لها به من أرب إذا كانت الدمية صورة جارية مثلا، فربما كان تحريك الدمية من طريق التعجيب أكثر من تحريك الذي هي تمثال له من هذا الطريق، (...) والقول المخيّل قلّ ما يخلو من التعجيب، بل كأنه مستصحب له من أقل ما يمكن من ذلك في القول المخيّل إلى أكثر ما يمكن. والتعجيب في القول المخيل يكون إما من جهة إبداع محاكاة الشيء وتخييله كما كان ذلك في الدمية، ويكون من جهة كون الشيء المحاكى من الأشياء المستغربة والأمور المستطرقة وإذا وقع التعجب من الجهتين المذكورتين(...) فتلك الغاية القصوى من التعجيب»[58].

2/ المعارضة:

وهي إبطال الدعوى بإقامة الدليل على نقيضها أو على دعوى تساوي نقيضها (...) أو تقتضي إبطال مقدمة من مقدمات دليل هذه الدعوى[59]، ومثل هذه المعارضة في المنهاج اعتراض" حازم" على من يظن« أن التشبيه والمحاكاة من جملة كذب الشعر، وليس كذلك»[60]، فيعرض دليله الذي ينقض هذه النتيجة؛ أي نتيجة مناقضة لها وهي أن « الشيء إذا أشبه الشيء فتشبيهه به صادق»[61] ومقدماتها هي[62]:

لما كان المشبِّه مخبرا أن شيئا أشبهه شيئا

وكان التشبيه بإظهار الحرف أو إضماره قول صادق

إذن فالتشبيه والمحاكاة ليست من جملة كذب الشعر

وللبنية الاستدلالية التي استعان بها حازم خصائص حجاجية نذكر منها:

أ/ التقديم والتأخير في المقدمات والنتائج:

إن العلاقة بين المقدمات والنتائج في العمليات الاستدلالية علاقة ذات اتجاه معين فقد يقوم المستدِل بالانطلاق من المقدم وصولا إلى النتيجة وقد يصعد من النتيجة إلى المقدم، وتسمى هذه الحركة التي يكون عليها الاستدلال بالتركيب والتحليل Synthèse et Analyse[63] والتركيب هو« انتقال الفكر من الأجزاء الصغيرة، أو من العناصر البسيطة، إلى الكل الذي يتركب منها أو يمكن أن يتركب منها»[64] أما التحليل فهو« تجزئة الكل إلى أجزائه التي يتألف منها، بسيطة كانت أو مركبة، ودراسة كل جزء منها دراسة خاصة به، لمعرفة صفاته، وخصائصه، ثم النظر في وجه ترابط الأجزاء بعضها ببعض»[65] لتوضيح هذه الحركة نقدم هذا المثال[66]:

نظام التركيب

الحرارة تزيد   إذن فميزان الحرارة سيرتفع

نظام التحليل

ميزان الحرارة يرتفع   إذن فالحرارة قد زادت

وإذا كان" حازم" في بعض استدلالاته ينطلق من المقدمات وصولا إلى النتائج فإنه في بعضها الآخر يقوم بعملية عكسية تحليلية حيث يتم فيها تفكيك الكل إلى أجزائه المكونة له، لإدراك الأسباب وتبيّن المبادئ.

هذه الخاصية هي أحد الأساليب الاستدلالية الحجاجية في الخطاب الطبيعي وهي تختلف عن الاستدلال المنطقي الذي يلزم الناظر ترتيب عناصر الاستدلال؛ لأنه صوري تجريدي يهتم بالصورة على حساب المضمون ومن النماذج التي ظهرت فيها هذه الخاصية:

قول" حازم":« وجب أن تكون الأقاويل الشعرية أشد الأقاويل تحريكا للنفوس لأنها أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية، إذ كان المقصود بها الدلالة على أعراض الشيء ولواحقه التي للآداب بها علقة»[67].

والنتيجة عبارة عن الحكم الذي تصدّر الفقرة من(وجب أن.... إلى... تحريكا للنفوس)، تليها مباشرة المقدمة، وأصل الاستدلال هنا أن نقول على طريقة الاستدلال الشرطي:

مقدم كلما كانت الأقاويل الشعرية أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية،

تالي كانت أشد الأقاويل تحريكا للنفوس.

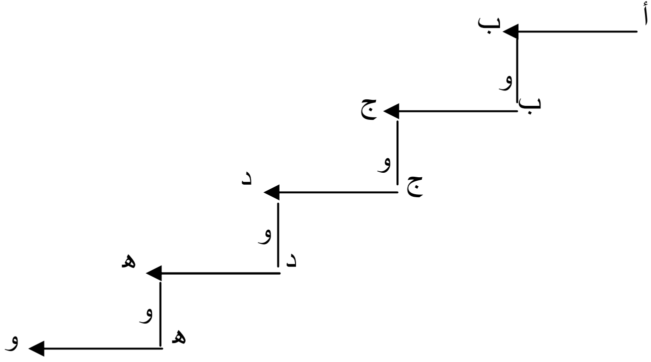
ونقول على طريقة القياس الحملي:

مقدمة لما كانت الأقاويل الشعرية أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية

نتيجة كانت أشد الأقاويل تحريكا للنفوس

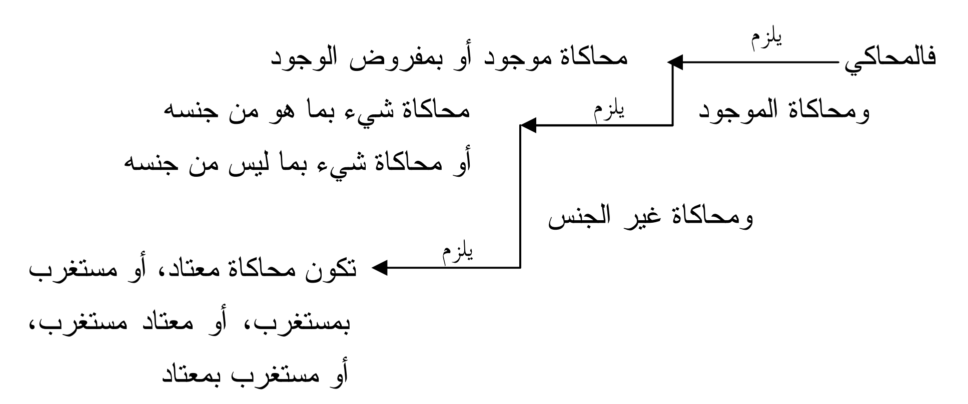
ب/ تداخل المقدمات والنتائج:(تولد مقدمات من مقدمات سابقة)

وفيه تصبح النتائج مقدمات لنتائج أخرى وتلك النتائج تصبح مقدمات تطلب نتائج أخرى وهكذا، وتأخذ هذه الخاصية الشكل الآتي:



من أمثلة هذا النموذج في المنهاج قول" حازم" في المعلم الدال على طرق العلم بما تنقسم إليه المحاكاة:« لا يخلو المحاكي من أن يحاكي موجودا بموجود أو بمفروض الوجود مقدره. ومحاكاة الموجود لا تخلو من أن تكون محاكاة شيء بما هو من جنسه أو محاكاة شيء بما ليس من جنسه– ومحاكاة غير الجنس لا تخلو من أن تكون محاكاة معتاد بمعتاد، أو مستغرب بمستغرب، أو معتاد مستغرب، أو مستغرب بمعتاد»[68].

هذا النص هو صورة من صور الاستدلال التي عرضناها في الفصل الثاني، وهو التقسيم حيث يتيح لنا هذا التقسيم متواليات استدلالية متشابكة تتولد بها أحكام جديدة من أحكام سابقة:



خلاصة:

لقد كانت هذه معظم صور الاستدلال التي أسهمت في بناء الخطاب القرطاجني، وهي نماذج دلّت على سعة اطلاع ووعي" حازم" بآليات بناء الخطاب وإنتاج المعرفة، ونقل مضامينها إلى جمهور المتلقين. كما ظهرت براعة" حازم" في توظيف آليات الاستدلال المنطقي وتطويعها مع طبيعة الخطاب العربي، فلم يكن صارما في تطبيق قواعدها وقوانينها؛ لأنه يدرك أنه أمام لغة طبيعة لها من الخصائص ما يميزها عن اللغات الصورية التي تعتمد المنهج المنطقي الصارم، فقد رأينا كيف راوح حازم بين المقدمة الواحدة والتأليف بين كثير من المقدمات في إنتاج معارفه، واستدل بالتمثيل الذي يعتمد على المقدمات الظنية وتوظيفه للآليات الاستدلالية الاعتراضية المطلوبة في الجدل، كما كشفت لنا هذه النماذج المنهج الأصولي الذي سلكه حازم.

الهوامش:

1 ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط/2، 2005 م، ص 23.

2 ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط/1، 1998 م، ص 38.

3 ينظر، جاك ديشين: استيعاب النصوص وتأليفها، تر: هيثم لمع، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط/1، 1411 هـ– 1991 م، ص 25.

4 ينظر، أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج، الدار البيضاء، ط/1، 1427 هـ- 2007 م، ص 17.

5 ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 24.

6 ينظر، المرجع نفسه، ص 82.

7 المرجع نفسه، ص 90.

8 ينظر، المرجع نفسه، ص ن.

9 ينظر، ابن خلدون: المقدمة، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، (د ط)، 1423 هـ- 2002 م، ص 535.

10 ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 84.

11 أبوبكر العزاوي:" سلطة الكلام وقوة الكلمات"، المناهل، العدد 62، 63، 2001 م، منشورات وزارة الثقافة المغربية، ص 142.

12 جرير: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،(د ط)، 1406 هـ- 1986 م، ص 63.

13 ينظر، أبو بكر العزاوي: سلطة الكلام وقوة الكلمات، ص 243.

14 عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب(مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط/1، 2004 م، ص 444.

15 ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 2004، ص 51.

16 ينظر، حبيب اعراب:" الحجاج والاستدلال الحجاجي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد 30، 2001 م، الكتاب، الكويت، ص 97.

17 ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 102.

18 ينظر، الاستدلال: روبير بلانشي، تر: محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، (د ط)،(د ت)، ص 61.

19 ينظر، المرجع نفسه، ص 64.

20 محمود يعقوبي، دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999، ص 123.

21 الكسندراغيتمانوفا: علم المنطق، دار التقدم، موسكو 1989، ص 182.

22 حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 97.

23 المرجع نفسه، ص ن.

24 حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/3، 1986 م، ص(37، 38).

25 المصدر نفسه، ص 62.

26 المصدر نفسه، ص(41 ،42).

27 ينظر، الكسندراغيتمانوفا: علم المنطق، ص 182.

28 ينظر، ماهر عبد القادر محمد: المنطق ومناهج البحث الأدبي، دار، ص 45.

29 ينظر، ابن حزم الأندلسي: الرسائل، تح: إحسان عباس، دار فارس، عمان، الأردن، دار صبح، بيروت، لبنان، ط/1، 2007 م، مج/2، ص 245.

30 ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، منار، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، 2007 م، ص 78.

31 السكاكي، مفتاح العلوم، ص 493.

32 ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 78.

33 ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، ص 364.

34 ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 71.

35 مفتاح العلوم، ص 490.

36 ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 80.

37 مفتاح العلوم، ص494.

38 ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 83.

39 عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، دار اليشير، جدة، ط/6، 1423 هـ– 2002 م، ص 80.

40 المنهاج، ص 46.

41 المصدر نفسه، ص 46.

42 ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، ص 396.

43 ينظر، المصدر نفسه، ص 21.

44 عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص 288.

45 المرجع نفسه، ص 289.

46 الجرجاني: أسرار البلاغة، اعتن به مصطفى شيخ مصطفى، ميسر عقاد، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط/1، 1428 هـ- 2007 م، ص 88.

47 المصدر نفسه، ص 92.

48 المنهاج، ص 43.

49 السَّدَرٌ: اسمدرار البصر وسَدِر َمن شدة الحر والسَّدَر: تحير البصر. ينظر، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط/1، 1997 م، مج/ 2 ، ص 168، مادة سدر.

50 المنهاج، ص43.

51 طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، ص 279.

52 عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجية الخطاب، ص 473.

53 ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط/2، 2006 م، ص 72.

54 ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 195.

55 ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص(80، 81)

56 عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجية الخطاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط/1، 2004 م، ص 474.

57 ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 23.

58 ينظر، المرجع نفسه، ص 23.

59 ينظر، المرجع نفسه، ص 23.

60 المنهاج، ص 75.

61 المصدر نفسه، ص ن.

62 المصدر نفسه، ص ن.

63 ينظر، روبير بلانشي: الاستدلال، ترجمة محمد يعقوبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، (د ط)،(د ت)، ص 147.

64 عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص 141.

65 المرجع نفسه، ص 139.

66 ينظر، روبير بلانشي: الاستدلال، ص160.

67 المنهاج، ص 118.

68 المصدر نفسه، ص 91.